

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في تونس والمغرب: دراسة مقارنة

Democratic Transition and Political Stability in Tunisia and Morocco: A Comparative Study

حبيب ميهوبي¹، فوزي نورالدين محمد²

¹ جامعة محمد خيضر بسكرة ، (الجزائر)، habibmihoubi04@gmail.com

² جامعة محمد خيضر بسكرة، (الجزائر)، fouzi1norbis@yahoo.com

تاريخ النشر: 2025/12/01

تاريخ القبول: 2025/10/01

تاريخ ارسال المقال: 2025/09/03

* المؤلف المرسل

الملخص:

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين الديمقراطية والاستقرار من خلال التجربتين التونسية والمغربية. أظهرت أن تونس عاشت انتقالاً ديمقراطياً بعد الثورة، لكنه تعثر بسبب الصراعات الحزبية، هشاشة الاقتصاد، وتراجع الدعم الخارجي. في المقابل، اعتمد المغرب إصلاحات سياسية محدودة تحت إشراف المؤسسة الملكية بما حافظ على قدر من الاستقرار مع بقاء التعددية مقيدة. تبين أن الإرادة السياسية للنخب عامل حاسم في مسار الديمقراطية، إلى جانب الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي يضعف فرص ترسيخ الديمقراطية. كما لعبت التدخلات الإقليمية والدولية دوراً متبايناً في دعم أو إضعاف هذه التجارب. وتبرز الثقافة السياسية، خاصة مستوى الثقة الشعبية بالمؤسسات، كشرط أساسي لتوازن العلاقة بين الديمقراطية والاستقرار.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي؛ الانتقال الديمقراطي؛ الإصلاحات السياسية

Abstract :

This study examines the relationship between democracy and stability through the Tunisian and Moroccan experiences. It shows that Tunisia underwent a democratic transition after the revolution, but it faltered due to party conflicts, economic fragility, and the decline of external support. In contrast, Morocco pursued limited political reforms under the supervision of the monarchy, which preserved a degree of stability while maintaining restricted pluralism. The findings reveal that the political will of elites is a decisive factor in the trajectory of democracy, alongside economic and social conditions that undermine the prospects for consolidating democracy. Regional and international interventions also played varying roles in either supporting or weakening these experiences. Furthermore, political culture—particularly the level of public trust in institutions—emerges as a fundamental condition for balancing the relationship between democracy and stability.

Keywords: political stability; democratic transition; political reforms.

مقدمة:

شهد العالم العربي منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تحولات عميقة ارتبطت بما اصطلح على تسميته بـ "الربيع العربي". وقد كانت تونس الشرارة الأولى لهذا الحراك، حيث انطلقت الاحتجاجات في ديسمبر 2010، لتطرح نظام سلطوي دام لعقود وتفتح أفقاً انتقالياً نحو الديمقراطية. أما المغرب، ورغم أنه لم يعرف انهيار النظام السياسي القائم، فقد تأثر بالتحولات الإقليمية التي أفرزتها موجة الاحتجاجات، فاندلعت داخله حركة 20 فبراير التي طالبت بإصلاحات سياسية واجتماعية، دفعت الدولة إلى الإعلان عن دستور جديد وإجراءات إصلاحية.

هذان المساران يطرحان سؤالاً إشكالياً: إلى أي حد يرتبط التحول الديمقراطي بالاستقرار السياسي؟ وهل يؤدي الانفتاح السياسي إلى تعزيز الاستقرار، أم إلى تهديده عبر فتح الباب أمام أزمات جديدة؟ من هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التجربتين التونسية والمغربية عبر مقارنة مقارنة، تبرز عناصر التشابه والاختلاف، مع الاستناد إلى الأطر النظرية للتحول الديمقراطي والاستقرار السياسي، من أجل استنتاج طبيعة العلاقة الجدلية بين الديمقراطية والاستقرار في السياقات العربية.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي

يُعد مفهوم التحول الديمقراطي (Democratic Transition) من أبرز المفاهيم التي شغلت حقل العلوم السياسية منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين، خصوصاً مع بروز ما عُرف بـ "الموجة الثالثة للديمقراطية" التي تحدث عنها صامويل هنتنغتون (1991) ويشير المفهوم بوجه عام إلى العملية التاريخية والسياسية التي تنتقل من خلالها الأنظمة السلطوية أو شبه السلطوية إلى أنظمة أكثر انفتاحاً وتعددية، تتيح المشاركة الشعبية الواسعة، وتكفل التداول السلمي على السلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة، وترسخ مبدأ سيادة القانون واحترام الحقوق والحريات الأساسية.

غير أنّ هذا المفهوم ليس خطياً ولا نمطياً، بل يتسم بالتعقيد والتباين تبعاً للسياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية. ولهذا، ظهرت عدة مقاربات لفهمه:¹

1. المقاربة الموجية (هنتنغتون)

- يرى صامويل هنتنغتون في كتابه *الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين* أن التحول الديمقراطي يأتي على شكل موجات ديمقراطية تتخللها "موجات ارتدادية" تعود فيها بعض الأنظمة إلى السلطوية.

- بالنسبة له، يمر التحول الديمقراطي في ثلاث مراحل أساسية: التحرير (Liberalization)، الانتقال (Transition)، ثم الترسخ². (Consolidation)

2. المقاربة الانتقالية (أودونيل وشميتز)

- قدّم غييرمو أودونيل وفيليب شميتز (1986) دراسة كلاسيكية بعنوان التحولات من الحكم السلطوي: احتمالات وقيد، ركزت على أن الانتقال الديمقراطي ليس عملية خطية أو حتمية، بل هو سلسلة من المساومات والتسويات بين النخب الحاكمة والمعارضة، مع دور ضاغط للمجتمع المدني.
- أكد أن الانتقال قد يتجه نحو الديمقراطية أو نحو إعادة إنتاج السلطوية في أشكال جديدة.

3. المقاربة المؤسسية (خوان لينز وألفرد ستيبان)

- اعتبر خوان خوسيه لينز وألفرد ستيبان أن نجاح الانتقال لا يكمن فقط في إجراء انتخابات، بل يتطلب بناء مؤسسات سياسية قوية، وضمان توازن بين السلطات، وتحييد المؤسسة العسكرية، وتعزيز الثقافة الديمقراطية داخل المجتمع.
- شدد على مفهوم ترسيخ الديمقراطية (Democratic Consolidation) الذي يعني استقرار قواعد اللعبة الديمقراطية بحيث تصبح الخيار الوحيد متاح والمشروع أمام الفاعلين السياسيين³.

4. المقاربة البنيوية والسوسيولوجية

- يذهب بعض الباحثين إلى أن التحول الديمقراطي ليس مجرد إرادة سياسية أو تسويات نخبوية، بل هو مرتبط بشروط بنيوية مثل⁴:

○ مستوى التنمية الاقتصادية (نظرية الحداثة عند سيمور مارتن ليبست)

○ درجة التماسك الاجتماعي والطبقي.

○ طبيعة الثقافة السياسية السائدة (ثقافة المشاركة مقابل ثقافة الخضوع)

5. النقد الموجه للمفهوم

- بعض المفكرين العرب (مثل علي الدين هلال وصادق جلال العظم) أشاروا إلى أن مفهوم "التحول الديمقراطي" تم توظيفه أحياناً بمعايير غربية لا تراعي خصوصية المجتمعات العربية.
- كما أنّ الكثير من التجارب (تونس، المغرب، مصر) أثبتت أن الانتقال قد يظل هشاً ما لم يقترن بإصلاحات اقتصادية وعدالة اجتماعية⁵.

المطلب الثاني: مفهوم الاستقرار السياسي

يُعدّ الاستقرار السياسي من المفاهيم الجوهرية في علم السياسة، إذ يمثل أحد المقاييس الأساسية لمدى قدرة النظام السياسي على الاستمرار والبقاء في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. ويعكس الاستقرار حالة من التوازن بين المطالب المجتمعية من جهة، وبين قدرة مؤسسات الدولة على الاستجابة لهذه المطالب من جهة أخرى، بما يضمن شرعية النظام وفعاليته.

أولاً: تعريف الاستقرار السياسي

عرفه **لوسيان باي (Lucian Pye)** بأنه "القدرة على الحفاظ على النظم والمؤسسات والأنماط السياسية القائمة على الرغم من الضغوط المتنوعة التي قد تتعرض لها الدولة"¹. أما **هنتنغتون (Huntington)** فقد اعتبر أن الاستقرار يرتبط بمدى قدرة النظام على التحكم في التغيرات السياسية والاجتماعية ضمن قواعد الشرعية، بحيث لا يتحول التغيير إلى فوضى أو انخيار مؤسسي. في الأدبيات العربية، يذهب **عبد الغني عماد** إلى أن الاستقرار السياسي ليس غياب الأزمات بالضرورة، بل هو "قدرة النظام على استيعاب الأزمات ومعالجتها ضمن أطر مؤسسية وقانونية"⁶.

ثانياً: عناصر الاستقرار السياسي

يمكن تحديد العناصر الأساسية للاستقرار السياسي كما يلي⁷:

1. **الشرعية السياسية**: وتعني مدى قبول المواطنين بالقواعد الحاكمة للنظام السياسي ومؤسساته الرسمية، حيث يشكل هذا القبول أساساً لبقاء النظام وتقليص حدة المعارضة الجذرية. فكلما تزايدت الشرعية، تقلصت احتمالات الانفجار الاجتماعي.
2. **الأداء الاقتصادي والاجتماعي**: إذ يرتبط الاستقرار السياسي بمستوى قدرة النظام على تحقيق التنمية، وتحسين معيشة المواطنين، وتقليص الفوارق الاجتماعية. ويذهب **غابرييل ألوند** إلى أن الأداء الاقتصادي يعد من أبرز محددات استقرار النظم السياسية في الدول النامية.
3. **قوة وفعالية المؤسسات**: حيث تساهم المؤسسات السياسية الفاعلة (البرلمان، القضاء، الأحزاب، الإدارة العمومية) في تنظيم التعددية السياسية، وحل النزاعات، ومنع احتكار السلطة. فضعف المؤسسات غالباً ما يؤدي إلى هشاشة الاستقرار وفتح المجال أمام الانقلابات أو الصراعات الداخلية.

ثالثاً: مؤشرات الاستقرار السياسي

يمكن قياس الاستقرار السياسي من خلال مؤشرات عدة، من أبرزها:

- انتظام التداول السلمي على السلطة.
- درجة احترام سيادة القانون واستقلال القضاء.
- مستوى اندماج الفئات الاجتماعية في النظام السياسي.
- غياب أو انخفاض معدلات العنف السياسي والإرهاب.

رابعاً: العلاقة بين الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي

يُعدّ الاستقرار السياسي شرطاً أساسياً لنجاح أي عملية تحول ديمقراطي؛ فالنظام غير المستقر يفقد القدرة على بناء مؤسسات قوية واحتضان التعددية. في المقابل، قد يؤدي الإفراط في الحفاظ على "الاستقرار الصوري" عبر القمع إلى تعطيل الانتقال الديمقراطي. ومن هنا، يرى **خوان لينز** أن الاستقرار لا يتحقق فقط عبر الأمن، بل أيضاً عبر بناء قواعد ديمقراطية قادرة على التكيف مع التحولات المجتمعية.

المطلب الثالث: العلاقة الجدلية بين الديمقراطية والاستقرار

تُعد العلاقة بين الديمقراطية والاستقرار السياسي من أكثر القضايا إثارة للنقاش في الفكر السياسي المقارن، حيث انقسم الباحثون إلى اتجاهين متعارضين في تقييم طبيعة هذه العلاقة.

أولاً: الرؤية المؤيدة للديمقراطية كمدخل للاستقرار

يرى أنصار هذا التوجه - ومن بينهم منظرو الليبرالية السياسية - أنّ الديمقراطية تُشكّل الإطار الأمثل لتحقيق الاستقرار السياسي، وذلك عبر⁸:

- إتاحة قنوات شرعية للتعبير عن المطالب والاحتجاجات، مما يقلّل من احتمالات اللجوء إلى العنف.
- تداول السلطة سلمياً بما يضمن تحديد النخب السياسية وتخفيف حدة الصراع على الحكم.
- تعزيز الشرعية السياسية من خلال مشاركة المواطنين في صناعة القرار، ما يجعل النظام أكثر قبولاً ومثانة في مواجهة الأزمات.

ثانياً: الرؤية الناقدة (الديمقراطية كموّلد لعدم الاستقرار في المراحل الانتقالية)

يذهب اتجاه آخر - متأثر بأعمال **صامويل هنتنغتون** وكتابه *الموجة الثالثة للديمقراطية* - إلى أنّ الديمقراطية الوليدة قد تكون مصدرًا للفوضى إذا افتقدت المجتمعات لمقومات الاستقرار البنوي. فغياب التنمية الاقتصادية، وضعف المؤسسات، والانقسامات الإثنية أو الطائفية، قد يحوّل العملية الديمقراطية إلى ساحة صراع مفتوح بدلاً من كونها آلية تنظيمية.

ثالثاً: الطابع الشرطي للعلاقة

انطلاقاً من الطرحين السابقين، يتضح أن العلاقة بين الديمقراطية والاستقرار ليست خطية أو آلية، بل تتحدد وفق مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، مثل:

- الظروف الاقتصادية والاجتماعية (مستويات التنمية، توزيع الثروة، العدالة الاجتماعية).
- قوة المؤسسات السياسية وقدرتها على إدارة التعددية وضبط الصراعات.
- السياقات الإقليمية والدولية وتأثيرها على تجارب الانتقال الديمقراطي.

بالتالي، يمكن القول إن الديمقراطية قد تكون عامل استقرار حين تُمارَس في بيئة مؤسسية واقتصادية داعمة، لكنها قد تولّد هشاشة سياسية في حال غياب الشروط الضرورية لاستمراريتها⁹.

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي في تونس.

المطلب الأول: مرحلة ما قبل الثورة.

اتسم المشهد السياسي والاجتماعي في تونس، قبل اندلاع ثورة 2011، بوجود نظام سلطوي متمركز في شخص الرئيس وهيمنة الحزب الحاكم على الحياة العامة. فقد شهدت البلاد مرحلتين رئيسيتين¹⁰:

1. مرحلة حكم الحبيب بورقيبة (1956 – 1987):

بعد الاستقلال، ركّز بورقيبة على بناء دولة وطنية حديثة، وتميّزت سياساته بترسيخ مفهوم الدولة المركزية، واعتماد الحزب الدستوري الحر كأداة للسيطرة السياسية. ورغم المكاسب الاجتماعية التي تحققت، خاصة في مجال التعليم والصحة وتمكين المرأة عبر مجلة الأحوال الشخصية، إلا أن هذه المرحلة تميزت بغياب التعددية السياسية، إذ أقصيت المعارضة، وتعرضت الحريات العامة والخاصة للتقييد، ما جعل النظام يميل نحو السلطوية ذات الطابع الأبوي.

2. مرحلة حكم زين العابدين بن علي (1987 – 2011)

جاء بن علي إلى الحكم بانقلاب طبي على بورقيبة، رافعاً شعارات التغيير والانفتاح والديمقراطية، غير أن هذه الشعارات بقيت شكلية. سرعان ما أعاد إنتاج النظام السلطوي نفسه عبر تكريس حزب التّجمّع الدستوري الديمقراطي كأداة للهيمنة، وفرض رقابة مشددة على وسائل الإعلام والمجتمع المدني. ورغم تحقيق نسب نمو اقتصادي ملحوظة، وتطوير البنية التحتية وجذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أن هذه الإنجازات تراكمت مع تفشي البطالة، تزايد الفوارق الجهوية، واستشراف الفساد والمحسوبية، وهو ما أدى إلى تفاقم حالة الاحتقان الاجتماعي.

وبالتالي، يمكن القول إن المرحلة السابقة للثورة في تونس تميزت بمفارقة لافتة: نجاحات نسبية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية من جهة، وانسداد سياسي وغياب آليات المشاركة الشعبية الفعلية من جهة أخرى، ما أوجد شروطاً موضوعية لانفجار الحراك الثوري سنة 2010 - 2011.

المطلب الثاني: الثورة ومسار الانتقال الديمقراطي.

شهدت تونس في ديسمبر 2010 انطلاق شرارة الثورة إثر حادثة محمد البوعزيزي، لتتحول بسرعة إلى حركة احتجاج اجتماعي واسعة ضد البطالة والتهميش، ثم إلى انتفاضة سياسية ضد نظام زين العابدين بن علي. وقد انتهت هذه الانتفاضة الشعبية بسقوط النظام في 14 جانفي 2011، وفتح صفحة جديدة من تاريخ تونس الحديث.

دخلت البلاد إثر ذلك في مرحلة انتقالية تميزت بجملة من المحطات الأساسية¹¹:

1. حلّ الحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي) وتفكيك بعض أدوات النظام السابق.
2. تنظيم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي (أكتوبر 2011) التي عكست لأول مرة إرادة الشعب بشكل تعددي.
3. صياغة دستور 2014 الذي عُدَّ إنجازاً تاريخياً، حيث نصّ على نظام ديمقراطي يقوم على الفصل بين السلطات، وضمان الحريات العامة والفردية، والمساواة بين الجنسين.
4. تداول السلطة بين قوى سياسية مختلفة، بدءاً من صعود حركة النهضة الإسلامية، مروراً بحكومات الترويكا، وصولاً إلى انتخابات 2014 التي أوصلت نداء تونس إلى الحكم، وهو ما عكس تجربة تعددية جديدة في المنطقة العربية.

المطلب الثالث: النجاحات والتحديات.

أ- النجاحات.

- الاعتراف الدولي بتونس كاستثناء ديمقراطي في العالم العربي، إذ غالباً ما قورنت التجربة التونسية بنظيراتها في مصر وليبيا واليمن التي تعثرت.
- جائزة نوبل للسلام (2015) التي مُنحت لـ "الرابعي الراعي للحوار الوطني" (الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، هيئة المحامين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان) اعترافاً بدورهم في تخريب البلاد الانزلاق نحو الفوضى.

- التناوب السلمي على السلطة عبر صناديق الاقتراع، حيث تمكّنت تونس من تنظيم أكثر من استحقاق انتخابي دون الانزلاق إلى العنف السياسي أو الحرب الأهلية، على خلاف دول الربيع العربي الأخرى¹².

ب- التحديات

- الأزمة الاقتصادية: فقد رافق مسار الانتقال الديمقراطي تفاقم نسب البطالة، وتراجع الاستثمارات، وضعف النمو، ما أثر على ثقة المواطنين في جدوى التغيير السياسي.
- الاستقطاب السياسي: شهدت الساحة السياسية انقسامًا حادًا بين الإسلاميين والعلمانيين، انعكس في تعطيل المسار الدستوري أحيانًا، وأدخل البلاد في أزمت حكومية متكررة.
- التهديدات الأمنية والإرهابية: إذ واجهت تونس عدة هجمات إرهابية (متحف باردو 2015، سوسة 2015) أضعفت السياحة وأثّرت على الاقتصاد الوطني.
- الأزمة الدستورية منذ 2021: بعد قرارات الرئيس قيس سعيد القاضية بتجميد البرلمان ثم حله وتوسيع صلاحياته عبر دستور 2022، وهو ما اعتبره كثير من الباحثين عودة إلى السلطوية المقنّعة، مما يطرح سؤالاً حول مستقبل الديمقراطية التونسية¹³.

المبحث الثالث: التحول الديمقراطي في المغرب

المطلب الأول: خصوصية النظام السياسي

يتميز النظام السياسي المغربي بكونه ملكية دستورية ذات صلاحيات واسعة، حيث يحتل الملك موقعًا محوريًا في جميع مستويات السلطة. فالمؤسسة الملكية ليست مجرد فاعل رمزي، بل هي الضامن لاستمرارية الدولة والمرجع الأعلى للقرار السياسي والدستوري. وقد تجلّى هذا الدور بوضوح أثناء موجة الحراك التي عرفها المغرب سنة 2011 مع حركة 20 فبراير، إذ نجحت المؤسسة الملكية في امتصاص حدة الاحتجاجات عبر الجمع بين خطاب إصلاحى والاستجابة لمطالب التغيير، دون المساس بجوهر سلطتها. وهنا تكمن خصوصية التجربة المغربية مقارنة بتونس مثلاً، حيث لم تسقط الدولة ولا النظام بل أعيدت صياغة العلاقة بين الحاكم والمحكوم في إطار من الاستمرارية والتجديد¹⁴.

المطلب الثاني: الإصلاحات الدستورية والسياسية

أفضى الحراك الشعبي سنة 2011 إلى إصدار دستور جديد اعتُبر محطة مفصلية في مسار التحول الديمقراطي المغربي. فقد نصّ دستور 2011 على توسيع صلاحيات رئيس الحكومة والبرلمان، وضمان مجموعة من

الحقوق والحريات الأساسية، مثل حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومة، إضافة إلى دسترة هيئات الحكامة والرقابة.

أما على الصعيد السياسي، فقد شكلت انتخابات 2011 لحظة فارقة بصعود حزب العدالة والتنمية (الإسلامي التوجه) إلى رئاسة الحكومة، وهو ما أعطى صورة عن انفتاح النظام السياسي على التعددية. وقد تكرر المشهد سنة 2016 حينما أعيد انتخاب الحزب نفسه، مما عزز مبدأ التنافس الحزبي عبر صناديق الاقتراع. غير أن هذا التحول ظل نسبياً، إذ بقيت القرارات الاستراتيجية الكبرى خاضعة للمؤسسة الملكية¹⁵.

المطلب الثالث: النجاحات والتحديات

أثمرت التجربة المغربية عن مجموعة من النجاحات التي ميزت مسارها¹⁶:

- الحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني في محيط إقليمي عرف انهيار أنظمة (ليبيا) أو اضطرابات داخلية (تونس، مصر)
 - توسيع نسبي للحريات العامة وفتح المجال أمام الصحافة المستقلة ومنظمات المجتمع المدني.
 - تعزيز المؤسساتية والتعددية الحزبية، حيث استمرت العملية الانتخابية بشكل دوري ومنظم.
 - لكن بالمقابل، لا تزال هناك تحديات بنيوية تعيق استكمال المسار الديمقراطي:
 - استمرار هيمنة المؤسسة الملكية على القرار السياسي والاقتصادي، وهو ما يحد من استقلالية الحكومة والبرلمان.
 - محدودية التغيير الاجتماعي-الاقتصادي، حيث بقيت نسب البطالة والفوارق الاجتماعية مرتفعة.
 - الاحتجاجات الاجتماعية (حراك الريف، جرادة، زاكورة...)، التي كشفت عمق التفاوتات الجهوية وضعف الاستجابة لمطالب العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة.
- وبناءً على ذلك، فإن التجربة المغربية تمثل حالة من التحول التدريجي والمراقب، حيث تزواج المؤسسة الملكية بين الانفتاح السياسي المحدود وضبط التوازنات، مما جعل المغرب يُصنّف ضمن الدول التي تتبنى "إصلاحات من الداخل" بدل التغيير الجذري.

المبحث الرابع: المقارنة بين التجربتين التونسية والمغربية

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي

1. تونس:

- بعد ثورة 2011، دخلت تونس مرحلة انتقالية اتسمت بتجربة ديمقراطية ناشئة، تميزت بصياغة دستور 2014 الذي أقر نظامًا شبه برلماني يقوم على التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.
- غير أن هذا النظام بقي هشًا نظرًا لضعف الثقافة الديمقراطية، والانقسامات السياسية الحادة، وغياب مؤسسات قوية قادرة على ضمان استمرارية التجربة.
- تناوبت الحكومات بشكل متسارع، مما أثر على الأداء العام وأدى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي.
- تركيز السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية بعد 2021 (قرارات قيس سعيد) مثل تراجعًا عن المكتسبات الديمقراطية، وهو ما جعل النظام السياسي التونسي أقرب إلى السلطوية الجديدة¹⁷.

2. المغرب:

- حافظ المغرب على طبيعته كنظام ملكي تنفيذي، حيث يتمتع الملك بصلاحيات واسعة تشمل المجالين السياسي والديني.
- الإصلاحات الدستورية لسنة 2011 عززت بعض صلاحيات البرلمان والحكومة، لكنها أبقت للملك موقعًا مركزيًا في النظام السياسي.
- يُصنف المغرب ضمن الملكيات التنفيذية، حيث يظل القرار السياسي مرتبطًا بالمؤسسة الملكية بالدرجة الأولى.
- هذا النموذج منح المغرب قدرًا من الاستقرار السياسي مقارنة بتونس، لكنه في الوقت نفسه يحد من إمكانيات التحول الديمقراطي الكامل.

المطلب الثاني: الاستقرار السياسي

1. تونس:

- شهدت منذ 2011 سلسلة من الأزمات السياسية المتتالية، مثل اغتيال القيادات السياسية (شكري بلعيد، محمد البراهمي)، وانقسامات حادة بين الإسلاميين والعلمانيين.
- الصراعات الحزبية عطلت الإصلاحات الكبرى وأضعفت ثقة المواطن في المؤسسات السياسية.
- تزايدت موجات الاحتجاجات الاجتماعية بسبب البطالة والتهميش، مما جعل الاستقرار هشًا للغاية.

○ فشل النخب السياسية في التوافق حول مشروع وطني جامع كان عاملاً أساسياً في هشاشة التجربة.

2. المغرب:

○ استطاع النظام الملكي امتصاص صدمة "الربيع العربي" من خلال مبادرات الإصلاح الدستوري

في 2011، والتي منحت متنفساً سياسياً للقوى المعارضة.

○ تميزت المرحلة اللاحقة بقدر من الاستقرار السياسي، إذ استمرت المؤسسات الدستورية في العمل

ولم تشهد البلاد أزمات تهدد وجود الدولة.

○ الاستقرار في المغرب لا يعني غياب الاحتجاجات، فقد شهدت مناطق مثل الحسيمة وجردة

احتجاجات اجتماعية، لكن تم احتوائها ضمن مقاربة أمنية-اجتماعية.

○ هذا الاستقرار مرتبط بقدر المؤسسة الملكية على لعب دور الحكم وضمان استمرارية الدولة¹⁸.

المبحث الخامس: العوامل المؤثرة في العلاقة بين الديمقراطية والاستقرار

المطلب الأول: الإرادة السياسية للنخب

تلعب النخب السياسية دوراً مركزياً في تحديد مسار العلاقة بين الديمقراطية والاستقرار السياسي. فغياب أو

حضور الإرادة السياسية لتبني الإصلاحات الديمقراطية ينعكس مباشرة على طبيعة النظام السياسي وعلى مدى

قدرته على مواجهة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية.

• في تونس:

شهدت البلاد بعد الثورة (2011) بروز صراعات حادة بين مختلف القوى السياسية (النهضة، نداء تونس،

اليسار، المستقلون...)، حيث ساد منطق الغلبة والتجاذب الأيديولوجي بدلاً من بناء توافقات متينة. هذا

الصراع أضعف المؤسسات الناشئة وأدى إلى تعثر المسار الديمقراطي. كما أن غياب قيادة سياسية متماسكة

حالت دون بناء رؤية مشتركة لإدارة الانتقال الديمقراطي، خصوصاً في ظل الانقسامات حول قضايا الهوية،

والدستور، ونظام الحكم.

وقد أدى هذا التناحر إلى اهتزاز ثقة المواطن في النخب السياسية، وتنامي الخطاب الشعبوي الذي وجد في

الأزمات الاقتصادية والاجتماعية أرضية خصبة للتوسع.

• في المغرب:

تميزت التجربة المغربية بوجود "إرادة سياسية محسوبة" من قبل المؤسسة الملكية، التي ظلت الفاعل المركزي في

كل مراحل الإصلاح السياسي. فالإصلاحات التي تم اعتمادها، خصوصاً دستور 2011، جاءت في

سياق استجابة لحراك "20 فبراير"، لكنها جرت تحت إشراف مباشر من الملك، وبمنطق "الإصلاح في ظل

الاستمرارية".

وبينما لعبت الأحزاب دورًا في إدارة الحياة السياسية، إلا أنها ظلت محكومة بهوامش محدودة، حيث بقيت التوافقات الكبرى مرتقنة لإرادة المؤسسة الملكية. هذا ما وفر قدرًا من الاستقرار، لكنه جعل مسار الديمقراطية محدود العمق مقارنة بالحالة التونسية التي حاولت بناء ديمقراطية أكثر انفتاحًا لكنها اصطدمت بتصدعات داخلية.

المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي والاجتماعي

تؤثر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر في استقرار الأنظمة السياسية وفي مدى قدرة الديمقراطية على الترسخ. إذ أن هشاشة الاقتصاد، وارتفاع نسب البطالة، وتزايد التفاوت الاجتماعي، كلها عوامل تهدد الاستقرار السياسي وتضعف ثقة المواطنين في المؤسسات.

• في تونس:

منذ الثورة، عانت البلاد من أزمات اقتصادية عميقة: تراجع النمو الاقتصادي، ارتفاع نسب البطالة (خاصة بين الشباب وخريجي الجامعات)، تضخم المديونية العمومية، وتراجع الاستثمارات الأجنبية. هذه الأزمة الاقتصادية ترافقها أزمة اجتماعية تجسدت في احتجاجات متكررة بالمناطق الداخلية المهمشة، وهو ما غدّى شعورًا بالإقصاء وعدم المساواة. ومع غياب حلول اقتصادية ناجعة من قبل الحكومات المتعاقبة، تراجعت الثقة الشعبية في المؤسسات الديمقراطية، وبرزت حالة من الحنين إلى "النظام الاستبدادي المستقر"، الذي كان يوفّر الحد الأدنى من الأمن والقدرة الشرائية. وهكذا أصبح الاقتصاد أحد أهم العوائق أمام ترسيخ الديمقراطية.

• في المغرب:

رغم أن الوضع الاقتصادي ليس مثاليًا، فإن المغرب استطاع الحفاظ على مستوى من النمو الاقتصادي النسبي، مع تنفيذ إصلاحات في البنية التحتية (الموانئ، الطرق السريعة، الطاقات المتجددة). كما استفاد من الاستقرار السياسي لجذب استثمارات أجنبية، خصوصًا في قطاعات السيارات والفلاحة والطاقة. ومع ذلك، فإن الفوارق الاجتماعية ما تزال بارزة، حيث يعيش جزء كبير من السكان في وضع هش، مع تفاوت بين المدن الكبرى والمناطق الريفية. هذه الاختلالات الاجتماعية تُدار عادةً عبر سياسات دعم اجتماعي وتدخلات مباشرة من المؤسسة الملكية (مبادرة التنمية البشرية مثلاً)، ما ساهم في الحفاظ على الاستقرار دون أن يؤدي بالضرورة إلى تعميق الديمقراطية¹⁹.

المطلب الثالث: التدخلات الإقليمية والدولية

البيئة الإقليمية والدولية تعدّ عاملاً أساسياً في دعم أو إعاقة مسار الديمقراطية، خصوصاً في دول شمال إفريقيا التي ترتبط بعلاقات متشابكة مع الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، والمنظمات المالية الدولية²⁰.

• في تونس:

حظيت التجربة التونسية بعد الثورة بدعم أوروبي وأمريكي ملحوظ، سواء عبر التمويلات أو عبر المساندة السياسية، حيث قُدمت تونس كنموذج "الربيع العربي الناجح". غير أن هذا الدعم تراجع تدريجياً مع تفاقم الأزمات الداخلية، وتصاعد الإرهاب، وتراجع الأمل في استقرار سياسي واقتصادي دائم. كما أن الضغوط الخارجية، خصوصاً من صندوق النقد الدولي، فرضت برامج تقشفية زادت من الأعباء الاجتماعية وولّدت رفضاً شعبياً للإصلاحات الاقتصادية المفروضة.

• في المغرب:

اعتمد المغرب سياسة خارجية نشطة لتسويق صورته كبلد مستقر وإصلاحي. فقد نجح في كسب دعم أوروبي متواصل، خاصة عبر اتفاقيات الشراكة والتبادل الحر، وأيضاً عبر التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية. هذا التوظيف للعلاقات الدولية ساعد المغرب في تعزيز استقراره الداخلي، وسمح له بالموازنة بين الضغوط الدولية ومتطلبات الداخل. كما أن الانفتاح على القارة الإفريقية عزز مكانته الإقليمية ووفّر بدائل اقتصادية.

المطلب الرابع: الثقافة السياسية

ت لعب الثقافة السياسية دوراً جوهرياً في تحديد طبيعة التفاعل بين الديمقراطية والاستقرار. فكلما كانت الثقافة السياسية قائمة على قيم المشاركة والتسامح والثقة بالمؤسسات، ازدادت فرص نجاح الديمقراطية²¹.

• في تونس:

شهد المجتمع التونسي بعد الثورة انفتاحاً كبيراً على السياسة، حيث ارتفعت نسب المشاركة في النقاش العام، وتوسع الحضور المدني والإعلامي. لكن مع مرور الوقت، ومع تكرار الأزمات، بدأت الثقة في الأحزاب والمؤسسات تتراجع بشكل كبير. رغم ذلك، يظل المجتمع التونسي أكثر اندماجاً في الشأن السياسي مقارنة بنظيره المغربي، إذ تظهر الحيوية السياسية في كثافة النقاشات والاحتجاجات والنقابات. غير أن هذه الحيوية لم تُترجم إلى استقرار سياسي، بل ساهمت أحياناً في تعميق الاستقطاب.

• في المغرب:

تظل الدولة الفاعل المركزي في الحياة السياسية، حيث تمارس الأحزاب دوراً محدوداً، وغالباً ما ينظر إليها المواطنون بعين الريبة. فالثقة الشعبية تتركز أساساً في المؤسسة الملكية، بينما تعاني الأحزاب من ضعف

المصادقية.

كما أن الثقافة السياسية السائدة تتسم بقدر من "اللامبالاة السياسية"، حيث لا يُنظر إلى المشاركة السياسية كأداة حقيقية للتغيير. هذا ما يفسر نسب المشاركة الانتخابية المنخفضة، لكنه في المقابل يساهم في تقليل حدة الصراعات، مما يعزز الاستقرار على حساب عمق الديمقراطية.

يتضح أن العلاقة بين الديمقراطية والاستقرار في تونس والمغرب تتأثر بعدة عوامل متشابهة:

- الإرادة السياسية للنخب (تجاذب وصراع في تونس مقابل توافق مضبوط في المغرب)
- الوضع الاقتصادي والاجتماعي (هشاشة تعيق الديمقراطية في تونس، مقابل استقرار نسبي في المغرب)
- التدخلات الإقليمية والدولية (دعم خارجي متراجع لتونس، مقابل توظيف استراتيجي للعلاقات الدولية من قبل المغرب).
- الثقافة السياسية (حيوية سياسية غير مستقرة في تونس مقابل ثقافة سياسية تقليدية أكثر خضوعاً في المغرب)

وبذلك يمكن القول إن تونس حاولت بناء ديمقراطية أعمق لكنها دفعت ثمن ضعف الاستقرار، في حين نجح المغرب في الحفاظ على استقرار نسبي لكنه حدّ من فرص الديمقراطية العميقة.

خاتمة:

يتضح من خلال هذه الدراسة أنّ العلاقة بين الديمقراطية والاستقرار في السياقين التونسي والمغربي ليست علاقة خطية أو آلية، بل تتأثر بمجموعة من العوامل البنيوية والسياسية والاقتصادية والثقافية. ففي تونس، ورغم الانفتاح السياسي الذي أعقب ثورة 2011، اصطدمت عملية الديمقراطية بغياب التوافق المستدام بين النخب، إضافة إلى هشاشة الوضع الاقتصادي وتراجع الدعم الخارجي، مما انعكس سلباً على الاستقرار. أما في المغرب، فقد اعتمدت الدولة مقارنة إصلاحية تدريجية تحت إشراف المؤسسة الملكية، وهو ما أتاح الحفاظ على مستوى نسبي من الاستقرار، ولو على حساب تعميق الممارسة الديمقراطية. كما أظهرت الدراسة أن الثقافة السياسية السائدة في كلا البلدين، والمبنية على ضعف الثقة في المؤسسات وارتفاع المطالب الشعبية، تعد عاملاً حاسماً في تحديد مسار العلاقة بين الديمقراطية والاستقرار. وعليه، فإن تعزيز هذه العلاقة يقتضي بناء إرادة سياسية حقيقية، وإصلاحاً اقتصادياً واجتماعياً عميقاً، إلى جانب ترسيخ ثقافة سياسية ديمقراطية تقوم على المشاركة والثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع.

الهوامش:

- ¹ عزمي بشارة، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية مقارنة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص 55.
- ² فؤاد زكريا، التفكير في عصر العلم، دار الفكر المعاصر، القاهرة، 1994، ص 42.
- ³ عبد الغني عماد، الديمقراطية والتحول السياسي في الوطن العربي، دار الفارابي، بيروت، 2018، ص 65.
- ⁴ بشير نافع، الديمقراطية في الفكر السياسي العربي المعاصر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2017، ص 25.
- ⁵ عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2002، ص 39.
- ⁶ الحبيب الجناحاني، المسار الديمقراطي في تونس بعد الثورة، دار سراس للنشر، تونس، 2016، ص 77.
- ⁷ محمد الحداد، تونس: الدين والسياسة في مرحلة الانتقال الديمقراطي، مركز كارنيغي، بيروت، 2015، ص 56.
- ⁸ كمال عبد اللطيف، الثورة التونسية: الأسئلة المعلقة، دار الطليعة، بيروت، 2012، ص 79.
- ⁹ منصف وناس، المجتمع التونسي والتحولات الراهنة: قراءة في المسار الانتقالي، دار الجنوب، تونس، 2017، ص 89.
- ¹⁰ أحمد إدعلي، "الديمقراطية والتنمية السياسية في المغرب"، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، عدد 5، 2018، ص 125.
- ¹¹ فاطمة الزهراء قشي، "الثورات العربية والتحول الديمقراطي: حالة تونس"، مجلة العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، عدد 12، 2017، ص 98.
- ¹² منصف وناس، مرجع سابق، ص 110.
- ¹³ الحسن، عبد الإله. التحول الديمقراطي في الوطن العربي: المعوقات والآفاق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020، ص 99.
- ¹⁴ الزغي، أحمد. الديمقراطية والتحول السياسي في العالم العربي بعد الربيع العربي. عمان: دار صفاء للنشر، 2021، ص 77.
- ¹⁵ الحبيب الجناحاني، مراجع سابق، ص 97.
- ¹⁶ مصطفى يعلى، "الديمقراطية والاستقرار السياسي: قراءة في الحالة المغربية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2019، ص 102.
- ¹⁷ بن عمر، أمين. الأحزاب السياسية التونسية وإشكالية الاستقرار، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منوبة، العدد 12، 2019، ص 55.
- ¹⁸ عبد الغفار، حامد. الديمقراطية والتحول السياسي في الوطن العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2019، ص 112.
- ¹⁹ الغريسي، سامي. الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي في تونس، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة قرطاج، العدد 14، 2022، ص 66.
- ²⁰ عبد السلام، منير. التدخلات الدولية والتحول الديمقراطي في شمال إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 222، 2021، ص 55.
- ²¹ مرزوقي، فتحي. الانتقال الديمقراطي في المغرب وتونس: دراسة مقارنة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 42، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2021، ص 21.